

# طربييه: نأمل أن تتفهم الدول حاجتنا إلى الوقت لإصدار القوانين



"من مصلحة البنوك مكافحة الاموال الوسخة" (جوزف براك)

المخاطر وتأثيره على العلاقات مع البنوك المراسلة (de-risking). وأكد طربييه «إن المصارف تعي دورها في مكافحة الجريمة والفساد وتبييض الأموال والتهرب الضريبي، ومن مصلحة البنوك أن تبقى العين الساهرة في مكافحة الاموال الوسخة، وهي على قناعة بأن التهرب الضريبي يشكل خطراً يُضعف الاقتصادات والمجتمعات». وفي هذا الإطار أثنى طربييه على جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في وضعها معايير موحدة ضمن المنتدى العالمي لتبادل المعلومات الضريبية.

## لبنان التزم رسمياً بتفعيل التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية

وقال: بالرغم من الأحداث التي تعصف بالعالم العربي، انضم عدد من الدول العربية إلى المنتدى العالمي، كالعرب والسعودية ولبنان. وحالياً تعمل المصارف العربية في مواجهة أخطار جيوسياسية وأمنية خطيرة وفي الوقت عينه، تبذل الجهود للإمتثال للتشريعات الدولية التي ترعى الصناعة المصرفية العالمية وتواجه يومياً تحديات الحروب في بلداننا ومنطقتنا. كما تعاني بعض المصارف العربية من قطع العلاقة مع بعض المصارف المراسلة، بما يؤدي الى وضع حد لنشاطاتها في بلدانها، وتالياً الى نشوء ما

أكد رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف اللبنانية جوزف طربييه "ان لبنان التزم رسمياً بتاريخ 11 أيار 2016 بالبدء في تفعيل التبادل الضريبي وفقاً للمعيار الموحد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبرهنناً التزامه نهج التعاون، رغم الصعوبات الكثيرة التي يواجهها لجهة ترجمة هذه الإلتزامات بقوانين".

أعلن طربييه أن «النظام المصرفي القوي في لبنان الذي يشرف عليه مصرف لبنان، والذي بقي في منأى عن التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، برهن مراراً التزامه بالتشريعات الدولية كتلك الصادرة عن «لجنة بازل» وقانون «فاتكا» الاميركي وغيرها»، مشيراً إلى «الثبات في التزام طريق الشفافية الضريبية، والإعتماد على تفهم أصدقائنا في المجتمع الدولي كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لحاجتنا إلى الوقت لإصدار القوانين الضرورية».

جاء كلام طربييه خلال افتتاح فعاليات مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الأوروبي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومؤسسة العمل المالي (FATF)، وجمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الأوروبية، في مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس. تناول المؤتمر موضوعين أساسيين هما: معايير الإبلاغ الموحدة (CRS)- تبادل المعلومات الضريبية التلقائي، إضافة إلى موضوع تجنّب

يعرف بصيرفة الظل، وهي ظاهرة بالغة الخطورة. وأشار الى «ان لبنان التزم رسمياً بتاريخ 11 أيار 2016 بالبدء في تفعيل التبادل الضريبي وفقاً للمعيار الموحد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبرهنناً التزامه نهج التعاون، رغم الصعوبات الكثيرة التي يواجهها لجهة ترجمة هذه الإلتزامات بقوانين، بسبب الشلل شبه التام الذي يطال مؤسساته الدستورية وحياته السياسية، مع الفشل في السنتين الأخيرتين